

لجنة البرنامج والميزانية
الدورة الثالثة والعشرون
فيينا، ٢-٤ أيار/مايو ٢٠٠٧
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت
المعايير المحاسبية

مجلس التنمية الصناعية
الدورة الثالثة والثلاثون
فيينا، ٢٥-٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧
البند ٤ (و) من جدول الأعمال المؤقت
المعايير المحاسبية

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مذكّرة من الأمانة

عملاً بالمقرّر م ت ص-٣٢/٥، تورد هذه الوثيقة ملخصاً للتطورات الجارية في اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في المنظمة، وتستهل عملية إقرار المؤتمر العام لاعتماد تلك المعايير.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٣-١	أولاً- مقدمة
٢	٨-٤	ثانياً- مشروط تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة ودور اليونيدو
٤	١٣-٩	ثالثاً- ممارسات الميزنة
٥	١٤	رابعاً- برنامج العمل لعام ٢٠٠٧
٧	١٥	خامساً- خطة العمل لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩
٨	١٦	سادساً- موارد المشروع
٨	١٧	سابعاً- الإجراءات المطلوب من اللجنة اتخاذه
		المرفقات
٩		الأول- الاختلافات الرئيسية بين الميزنة بموجب المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة والميزنة بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
١٠		الثاني- المصطلحات المستخدمة في هذه الوثيقة

لدواعي التوفير، طُبِعَ من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. ويرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



أولاً - مقدّمة

١ - قدّمت معلومات أولية عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وما سيترتب عليها من آثار إلى اللجنة والمجلس في الفقرات من ١٨ إلى ٢٢ من الوثيقة IDB.32/7-PBC.22/7، ثم في الوثيقة IDB.32/12، التي وافق المجلس بناءً عليها، من حيث المبدأ، على أن تعتمد اليونيدو تلك المعايير في إطار اعتماد هذه المعايير على نطاق منظومة الأمم المتحدة بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ (المقرّر م ت ص - ٣٢/م - ٥). وقد مكّنت هذه الخطوة الهامة المنظمة من البدء في إجراء تحليل أولي لآثار هذا الاعتماد.

٢ - ومن أشدّ المجالات تأثراً، كما جاء في الوثيقة IDB.32/12، ما يلي:

(أ) التقارير المحاسبية والمالية، من قبيل الإثبات الدفترية للالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين، ورسملة الموجودات الثابتة ومصروفات الاستهلاك، والإثبات الدفترية للمصروفات على أساس مبدأ التسليم، وإدخال تغييرات في هيكل التقارير المالية ومحتواها؛

(ب) نُظِم الإدارة المالية - ولا سيما ضرورة تضمين النظام معلومات مفصلة عن الموجودات الرأسمالية والاستهلاك، وحصص الموجودات، واستحقاقات الموظفين، وتعريف جديد للإثبات الدفترية للنفقات؛

(ج) الميزنة والتمويل والإدارة؛

(د) النظام المالي والقواعد المالية؛

(هـ) الاحتياجات اللازمة من الموارد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٣ - وتبلغ هذه الوثيقة المجلس، من خلال اللجنة، بالتقدّم المحرز في اعتماد اليونيدو لتلك المعايير. وتحديث المعلومات الواردة في الوثيقة IDB.32/12، وذلك، في المقام الأول، بالإشارة إلى ما له تأثير مباشر على قرارات اليونيدو في هذا الشأن مما يتخذ من قرارات ومما يجدر من تطوّرات على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ولما كانت المسألة مسألة بت في سياسة عامة، فإن الوثيقة تستهل أيضاً عملية إقرار المؤتمر العام لاعتماد اليونيدو لتلك المعايير في عام ٢٠٠٧ وفقاً لدستور اليونيدو (الفقرة ٣ (أ) من المادة ٨).

ثانياً - مشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة ودور اليونيدو

٤ - سعياً لتحقيق الترابط والاتساق في اعتماد وتفسير المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في منظومة الأمم المتحدة، فإن العمل جارٍ في إطار مشترك لإعداد السياسات المحاسبية. ولبلوغ هذه الغاية، يوفر فريق تقني مركزي معني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

الدعم والتنسيق والقيادة على نطاق المنظومة تحت إشراف لجنة توجيهية للمشروع وفرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية. ويتألف أعضاء اللجنة وفرقة العمل على السواء من ممثلين لمنظمات مختلفة. وتشارك اليونيدو في عضويتيهما. وأعضاء الفريق المعني بمشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مسؤولون عن إعداد ورقات أولية عن السياسات المحاسبية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتوفير التوجيه في هذا الشأن. ومن خلال عقد اجتماعات منتظمة والمشاركة النشطة لممثلي المنظمات باستخدام تقنيات الاتصال المرئي وبالردود المحررة، تُطرح للمناقشة الورقات التي يعممها الفريق المركزي، ويشار على فرقة العمل بالسياسات التي تحوز القبول في نهاية الأمر لكي تقرها.

٥- وابتغاء للاستفادة التامة من الخبرات المتوفرة لدى المنظمات الأخرى، وهيئة الفرصة للمنظمات القائمة في نفس المحيط الجغرافي لعقد لقاءات مباشرة والتعجيل بالعملية، وزعت على أفرقة التنسيق في نيويورك وجنيف وروما وفيينا مواضيع متعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لاستعراضها ولتحديد المسائل التي يلزم معالجتها. وعلاوة على ذلك، فقد طُلب منها اقتراح سياسة على الفريق المركزي لمعالجة هذه المسائل. ويشارك أعضاء الفريق المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، حيثما أمكن، في اجتماعات أفرقة التنسيق المحلية من أجل مناقشة المواضيع في مرحلة مبكرة من الإعداد. ومن ثم، فبفضل إشراك المنظمات المختلفة في العمل في مرحلة مبكرة، تؤخذ في الاعتبار طائفة واسعة من المسائل المحاسبية ومن الحجج المؤيدة والمعارضة لسياسات محاسبية معينة ومن المسائل التي تمس المنظمات الأخرى على نطاق المنظومة.

٦- وباعتبار اليونيدو عضواً في اللجنة التوجيهية للمشروع وفرقة العمل وفريق التنسيق في فيينا، فإن جداولها الزمنية لمعالجة الأنشطة المتصلة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام متوقفة على خطط عمل الفريق المركزي المعني بمشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. غير أن المشاركة النشطة في استعراض مشاريع ورقات السياسات المحاسبية والورقات التوجيهية المتصلة بتنفيذ المعايير تزود المنظمة بفرصة لتحسين فهمها لمسار رسم السياسات وللإسهام في التوصيات، آخذة في الحسبان الاحتياجات المحددة لليونيدو. وقد قدّمت اليونيدو حتى اليوم تعليقات على ١٠ سياسات محاسبية ممتثلة للمعايير وأعدت عشر ورقات توجيهية سوف تناقشها وتقرها فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية.

٧- وقد أفردت أولوية للمعايير التي ستؤثر أكثر من غيرها على منظومة الأمم المتحدة. ويتوقع الفريق المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بأنه سوف تتوفر بحلول منتصف عام ٢٠٠٧ مجموعة كاملة من السياسات المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة لتسهيل اعتماد بعض المنظمات للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٨- ووفقاً للفقرة ٣ (ج) من المادة ٨ من دستور اليونيدو وللبند ١٢-٢ من نظامها المالي، تلزم موافقة المؤتمر العام على كل تعديل للنظام المالي. وعليه، فإن التعديرات التي ستنشأ في النظام المالي من جرّاء اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ستعرض من خلال لجنة البرنامج والميزانية ومجلس التنمية الصناعية لكي يقرّها المؤتمر العام في عام ٢٠٠٩.

ثالثاً - ممارسات الميزنة

٩- لما كان اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام سيغيّر أساس إعداد التقارير المالية من الاستحقاقات المعدّلة إلى الاستحقاقات الكاملة، فإن من المجالات الرئيسية التي ستتأثر إعداد البرنامج والميزانية وعرضهما. وفي حين أن المعايير لا تلزم بالتحويل في الميزانية إلى استخدام أساس الاستحقاق لتسهيل مقارنة النتائج الفعلية مع الميزانيات المعتمدة، وفق ما هو مطلوب في المعيار ٢٤ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام - عرض المعلومات المتعلقة بالميزانية في البيانات المالية (يمكن الاطلاع عليه في موقع الإنترنت www.ipsas.org)، فإن عدداً من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تبدي اهتماماً بتحويل أساس إعداد الميزانية إلى الاستحقاقات الكاملة، مما سيستلزم بيان المصروفات النقدية وغير النقدية، والنفقات الرأسمالية، وتمويل الالتزامات المستحقة في الميزانيات. أما الإبقاء على الممارسة الحالية (الأساس النقدي) للميزانية، فسوف يتطلّب سنوياً إعداد كشوف جديدة بالمبالغ الفعلية لأغراض المقارنة. ولما كان الفريق المركزي المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يدرك التأثيرات الأوسع نطاقاً لتطبيق هذه المبادئ، فقد أقام مشروعاً فرعياً يسعى إلى بلورة تفاهم مشترك، إن أمكن، على نهج تطبقه مؤسسات الأمم المتحدة على نطاق المنظومة.

١٠- وفيما يلي بعض من المسائل الرئيسية التي ينبغي معالجتها من خلال مشروع الميزنة الفرعي:

- تحديد تقديرات الميزانية (مصروفات التشغيل والنفقات الرأسمالية)؛
- تضمين الميزانية الاحتياجات اللازمة من النقدية لمصروفات التشغيل، والنفقات الرأسمالية، واحتياجات التمويل المعينة من قبيل احتياجات التزامات نهاية الخدمة للموظفين؛
- ترحيل الميزانيات المعتمدة للسنوات المقبلة لتدبير الإنفاق على الالتزامات المتبقية من السنوات السابقة؛
- مستوى التحليل المطلوب توفيره في الميزانيات؛
- نطاق شمول وثائق الميزانية والتغييرات في النظام المالي والقواعد المالية.

ولتيسير فهم أفضل للآثار المترتبة في الميزانيتين، أدرجت الفوارق الرئيسية فيما بين الميزنة بموجب المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة والميزنة بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في المرفق الأول. وترد في المرفق الثاني تعاريف المصطلحات المالية المستخدمة في هذه الوثيقة.

١١- وتفضّل اليونيدو في الوقت الراهن التحوّل مرة واحدة إلى الميزنة على أساس الاستحقاق. غير أن اتخاذ قرار على بينة أمر يتطلب مراعاة التوصيات الوشيكة التي سيشير بها المشروع والمشروع الفرعي. ومن هنا، فإن التغييرات في النظام المالي، التي ستتطلب موافقة المؤتمر العام، لم تقترح في هذه المرحلة لأنها قد تحتاج إلى مزيد من التغيير أو التعديل من جديد بعد اكتمال مناقشة الموضوع على نطاق المنظومة.

١٢- غير أن الجدول الزمني لليونيدو لإعداد المقترحات المتعلقة ببرنامج الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وميزانيتها في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يستوجب إجراء تقييم للخطوات التالية بحلول الربع الأخير من عام ٢٠٠٨. ومن ثم، فإن المقترحات التي سيشير بها المشروع الفرعي على مؤسسات منظومة الأمم المتحدة سوف تعرض بانتظام على أجهزة صنع السياسات للاسترشاد بها على مدار عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. وسوف تعرض تنقيحات النظام المالي اللاحقة التي تمسّ إعداد الميزانية على المؤتمر العام في عام ٢٠٠٩ لإقرارها مع البرنامج المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وميزانيتها المقترحتين.

١٣- وسيقتضي مفهوم المحاسبة على أساس الاستحقاق الكامل في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أن تعالج اليونيدو الاحتياجات من التمويل اللازمة للوفاء بالالتزامات السابقة على الممارسة الحالية. وينطبق هذا بصفة خاصة على الاعتمادات المرصودة في الميزانية للالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين من قبيل التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة ومنح الإعادة للوطن ورصيد الإجازات المستحق. وفي الوقت الراهن، لا تقيّد هذه الالتزامات في صلب البيانات المالية، بل يجري الإبلاغ عنها في الملاحظات الملحقة بها. ولما كانت معظم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ستضطر إلى معالجة مسألة الالتزامات غير الممولة لدى اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن الأمم المتحدة، باعتبارها المنظمة الرائدة في هذا الشأن، تسعى إلى التماس حلّ في هذا الشأن على صعيد المنظومة. وقد بلغت الالتزامات غير الممولة لدى اليونيدو نحو ٩٣,٩ مليون يورو حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وسوف يتوقّف مقدار الاحتياجات من الموارد المطلوبة من الدول الأعضاء على ترتيبات التمويل التي ستقرّها أجهزة صنع السياسات بشأن الالتزامات القائمة والالتزامات الجارية. ومن ثم، سيجري إطلاع الدول الأعضاء تباعاً بمعلومات وافية عن التقدم المحرز بشأن ممارسات الميزنة لمؤسسات الأمم المتحدة لاتخاذ القرار في الوقت المناسب عن بينة في إعداد المقترحات المتعلقة ببرنامج اليونيدو للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وميزانيتها في شكل متّسق مقبول للدول الأعضاء.

رابعاً- برنامج العمل لعام ٢٠٠٧

١٤- بدأ فريق عامل في فرع الخدمات المالية في معالجة مختلف المسائل المتصلة بإقرار نطاق شمول معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، ومن جملة هذه المسائل، استعراض فرادى المعايير

للتحقّق من تأثيراتها على عمليات اليونيدو؛ ووضع خطة عمل للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، وتحديد التغييرات في النظام المالي والقواعد المالية والإشارة بتعليقات إلى الفريق المعني. بمشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في نيويورك عن السياسات المحاسبية والتوجيهات اللازمة لتطبيق المعايير في إطار متسق داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وتتضمن الوثيقة IDB.32/12 خطة عمل مؤقتة لنهاية عام ٢٠٠٧، وقد جرى تحديثها على النحو التالي:

(أ) إجراء تحليل أوّلي لآثار الأخذ بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

(ب) التحقّق من آثار الأخذ بها على النظام المالي والقواعد المالية؛

(ج) التحقّق من تأثيرها على الجهاز المالي؛

بدأ الفريق العامل أنشطته في إطار البنود (أ) و(ب) و(ج) أعلاه. وسعى خلال تلك العملية إلى الحصول على مدخلات من الوحدات المؤسسية المتأثرة. ومن المتوقع أن يفرغ من هذه الأنشطة في تموز/يوليه ٢٠٠٧.

(د) النظر في الممارسات البديلة في الميزنة؛

سوف تنفّذ هذه المهمة بالتعاون مع الفريق المعني. بمشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في نيويورك.

(هـ) تحديد الموارد اللازمة وإعداد ميزانية للمشروع تشمل التكاليف المتصلة بما يلي: فريق المشروع، والموظفون والتدريب، والتنسيق، والأنظمة التي ستدرج في مقترحات المدير العام بشأن برنامج الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وميزانياتها للنظر فيها؛

تمت هذه المهمة وأدرجت في مقترحات المدير العام بشأن برنامج الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وميزانياتها التي قدّمت إلى اللجنة للنظر فيها (PBC.23/7-IDB.33/7).

(و) إعداد التعديلات اللازمة في النظام المالي من أجل إقرارها؛

سوف تعالج هذه المهمة، كما توضح هذه الوثيقة، عندما يوضع إطار لممارسات الميزنة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

(ز) إعداد خطة تنفيذية مفصلة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (انظر أدناه)؛

(ح) تعميم المعلومات على الجهات المعنية الرئيسية في المنظمة؛

هذا نشاط مستمر وسوف تعقبه تحديثات منتظمة لإطلاع الدول الأعضاء بانتظام على المستجدات وتلقي المزيد من التوجيهات عند الاقتضاء.

(ط) مناقشات ثنائية مع المراجع الخارجي حول السياسات المحاسبية الممتثلة

للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتوجيهات المتعلقة بها؛

في الوقت الذي تستمر فيه المناقشات مع الفريق التقني التابع لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة على صعيد مركزي في نيويورك، بدأت اليونيدو بالفعل مناقشات مع مراجع الحسابات الخارجي التماسا للرأي والتعقيب بشأن مشاريع السياسات المحاسبية والتوجيهات الصادرة حتى تاريخه.

(ي) استعراض السياسات المحاسبية والورقات التوجيهية التي أعدها الفريق المعني بمشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في نيويورك والتعقيب عليها بالتنسيق مع فريق التنسيق بفيينا؛

من المتوقع أن يكتمل هذا النشاط بحلول منتصف عام ٢٠٠٧.

(ك) البدء في تحديد الموجودات الثابتة للمنظمة والتحقق منها.

خامسا- خطة العمل لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩

١٥- فيما يلي الأنشطة الرئيسية للخطة التنفيذية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ مشفوعة بالتواريخ المقدرة لإتمامها. وبالإضافة إلى تلك الأنشطة، فسوف تواصل الأمانة الاتصال بالجهات المعنية الداخلية والخارجية لإبلاغها بالتقدم المحرز.

٢٠٠٨

- (أ) إتمام الأنشطة المتصلة بالموجودات الثابتة - حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛
- (ب) إعداد بيانات محاسبية بالالتزامات وتكاليف الدعم والالتزامات المتعلقة بالموظفين - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨؛
- (ج) تقديم بيانات محاسبية وتقارير إلى المانحين - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨؛
- (د) تعديل النظام المالي - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨؛
- (هـ) اختبار طرائق الأداء الجديدة في النظام المالي - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛
- (و) تنقيح النظام المالي - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛
- (ز) إجراء اختبار للتطبيق في نهاية عام ٢٠٠٨ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٢٠٠٩

- (أ) إعداد برنامج الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وميزانياتها، آذار/مارس ٢٠٠٩؛
- (ب) مزيد من الاختبارات والتصويبات والإحكام - حزيران/يونيه ٢٠٠٩؛
- (ج) توثيق الإجراءات وطرائق الأداء - حزيران/يونيه ٢٠٠٩؛

- (د) تنقيح القواعد المالية والدليل المالي - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩؛
- (هـ) تدريب الموظفين في المقر وفي المكاتب الميدانية - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩؛
- (و) إجراء اختبار للتطبيق في نهاية عام ٢٠٠٩ وتحديد الأرصدة الافتتاحية - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

سادسا- موارد المشروع

١٦- يبلغ حجم الموارد المطلوبة للأنشطة التنفيذية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ المذكورة أعلاه، وفقا لما ورد في البرنامج المقترح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وميزانيتها المقترحتين (PBC.23/7-IDB.33/7)، نحو ١,١٥ مليون يورو. ومما له أهمية قصوى أن تزود المنظمة بالموارد اللازمة من أجل الالتزام الصارم بالمواعيد النهائية المحددة لاعتماد المعايير المذكورة. وفي حين أن فرع الخدمات المالية سيوفّر الفريق الأساسي وينهض بدور رائد في إدارة التغييرات، فإن خطة التنفيذ تروم الاستعانة بخبرات خارجية لمساعدة فريق المشروع المؤلف من ممثلين عن مختلف الفروع المعنية، مثل إدارة الموارد البشرية وخدمات الدعم التشغيلي وإدارة المعلومات والاتصالات.

سابعا- الإجراء المطلوب من اللجنة اتخاذ

١٧- ربما تؤدّ اللجنة أن توصي بأن يعتمد المجلس مشروع المقرر التالي:

"إنّ مجلس التنمية الصناعية:

"(أ) يحيط علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة IDB.33/5-PBC.23/5؛

"(ب) يوصي بأن يقر المؤتمر العام اعتماد اليونيدو للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، في إطار اعتماد هذه المعايير على نطاق منظومة الأمم المتحدة بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠؛

"(ج) يطلب إطلاع أجهزة تقرير السياسات التطورات المتعلقة باليونيدو بشأن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام."

المرفق الأول

الاختلافات الرئيسية بين الميزنة بموجب المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة و الميزنة بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة	المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
الأساس الرأهن (الأساس النقدي)	الأساس النقدي
النفقات الرأسمالية	النفقات الرأسمالية - يلزم بيانها على حدة.
ميزانية النفقات الرأسمالية	قد يلزم تقديم ميزانية مستقلة للنفقات الرأسمالية.
الاستهلاك	يلزم بيانها كعبء غير نقدي.
الالتزامات المتعلقة بانتهاء خدمة الموظفين	يلزم بيان الاستحقاقات المتعلقة بالالتزامات نهاية الخدمة - وقد تختلف الاحتياجات من النقدية/ التمويل عن القدر المتجمع.
قابلية المقارنة مع البيانات المالية	تلزم المقارنة بما يشمل تفسير الفوارق الهامة - ستكون المقارنة أبسط بكثير حيث إن الميزانيات والبيانات المالية ستعتمد على أساس واحد.
الالتزامات غير المصفاة	تُحتمل على الفترة الميزانية المقبلة. ونتيجة لذلك، سيلزم تسجيل المخصصات التي لم تنفق، ولكنها ملتزمة بها.
فترة الميزانية في مقابل الفترة المالية	تتألف فترة المالية من سنة واحدة ويمكن أن تظل فترة الميزانية مؤلفة من سنتين.
المراجعة الخارجية	يجوز أن تخضع للمراجعة المبالغ المدرجة في الميزانية المستخدمة للمقارنة مع المبالغ الفعلية الواردة في البيانات.

المرفق الثاني

تعريف المصطلحات المستخدمة في هذه الوثيقة

- ١ - أساس الاستحقاق - أساس للمحاسبة يتم وفقا له إثبات المعاملات وغيرها من العمليات دفتريا حال حدوثها (وليس فحسب عند تلقي أو دفع مبالغ نقدية أو ما يعادلها).
- ٢ - أساس الميزنة - أساس المحاسبة الاستحقاقية أو النقدي أو غير النقدي في الميزانية الذي تعتمد عليه الهيئة التشريعية.
- ٣ - الاستهلاك - توزيع التكلفة المتكبدة لأي من الموجودات أو ما يقوم مقام تلك التكلفة في البيانات المالية توزيعا منهجيا على مدى عمر صلاحيته.
- ٤ - الالتزامات - هي التزامات الكيان الراهنة الناشئة عن عمليات سابقة والمتوقع أن تؤدي تسويتها إلى تدفق موارد من الكيان تمثل فوائد اقتصادية أو طاقة خدمية.
- ٥ - مبدأ التسليم - المبدأ الذي ثبتت بموجبه المصروفات في البيانات المالية على أساس السلع والخدمات المتلقاة.
- ٦ - المصروفات - انخفاض في الفوائد الاقتصادية أو في الطاقة الخدمية خلال فترة الإبلاغ يتخذ شكل تدفقات خارجة أو استهلاك لموجودات أو تحمل للالتزامات مالية بما يؤدي إلى انخفاض في صافي الموجودات/قيمة رأس المال.
- ٧ - مصروفات التشغيل - المصروفات المتكبدة في تنفيذ الأنشطة الاعتيادية للمنظمة.
- ٨ - الموجودات - الموارد التي يسيطر عليها كيان ما نتيجة عمليات سابقة ويُتوقع أن يجني منها هذا الكيان في المستقبل فوائد اقتصادية أو طاقة خدمية.
- ٩ - النفقات الرأسمالية - الأموال المستخدمة لاقتناء أو تطوير الموجودات المادية من قبيل الممتلكات والمنشآت والمعدات.